

المصارف التجارية

تقوم المصارف التجارية كبقية المصارف الأخرى بدور الوساطة المالية بين طرفين، وتؤدي مجموعة من الوظائف والأنشطة الرئيسة، وتقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية.

إلا أن ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الأخرى أن معظم عملياتها الائتمانية هو من النوع قصير الأجل، ثم تطورت لتصبح من النوع قصير ومتوسط الأجل والتي توجه بشكل أساسي، إلى العاملين في مجالي التجارة والخدمات المالية الذين تتوافق دورة أنشطتهم التجارية قصيرة الأجل مع دورة نشاط المصارف التجارية.

وقد تم تأسيس المصرف التجاري السوري بداية عام 1967.

أهداف المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق مجموعة الأهداف الرئيسة الآتية:

(الربحية) (السيولة) (الأمان)

أ- الربحية: تعمل المصارف التجارية على تحقيق كم معين من الأرباح جزاء القيام بأداء مختلف وظائفها وأنشطتها، وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية المتنوعة والقيام بعمليات الاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة.

ويمكن الإشارة إلى أهم مصادر الربح في المصارف التجارية كما يأتي:

أ/1- الربح الناجم عن الفرق بين الفوائد الدائنة (نتيجة منح التسهيلات الائتمانية) والفوائد المدينة (الفوائد التي يدفعها المصرف عن الودائع التي يحصل عليها)، وهو مصدر الربح الرئيس للمصرف التجاري.

أ/2- الربح الناجم عن الفرق بين ما يحصل عليه المصرف من عمولات وأتعاب نتيجة الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية المقدمة للغير، وما يتحمله المصرف من مصروفات جزاء تقديم تلك الخدمات.

أ/3- الربح الناجم عن الفرق بين ما يحصل عليه المصرف من أرباح نتيجة قيامه باستثمار أمواله الفائضة عن حاجة السيولة وحاجة التسهيلات الائتمانية، وبين ما يتحمله المصرف من مصروفات وتكاليف خاصة بعمليات الاستثمار.

ويعدّ الربح الذي يحققه المصرف مصدراً من مصادر التمويل الذاتي الذي يستخدمه في تمويل أعمال التوسع وتطوير الأنشطة والخدمات التي يقدمها للمجتمع، ويعتمد عليه أيضاً لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

كما يعدّ معدل الربحية لدى المصارف مؤشراً مهماً ورئيساً للحكم على درجة كفاءة الإدارة وعلى حسن استخدامها لأموالها ولأموال الغير.

ويتمّ التعبير عن الربحية بحساب نسبة ما تمّ تحقيقه من أرباح صافية إلى ما تمّ استخدامه من أموال لتحقيق ذلك.

يتمّ قياس معدلات ربحية المصرف وتتبعها باستخدام نسب متنوعة وشائعة الاستخدام تدرج ضمن مجموعة نسب الربحية التي تساعد في تتبع مستوى كفاءة الإدارة في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها.

ومن أشهر نسب الربحية وأكثرها استخداماً وشيوعاً نسبة صافي الربحية التي تقيس صافي الربح بعد اقتطاع الضرائب إلى إجمالي الإيرادات، ومعدل العائد على الاستثمار الذي يقيس نسبة صافي الأرباح بعد الضرائب إلى صافي الأصول التي

تمّ استخدامها لتحقيق تلك الأرباح الصافية.

وبقدر ما تتم إدارة الأموال المتاحة للمصرف واستغلالها بالشكل الأمثل والحصول عليها من المصادر الأنسب والأقلّ تكلفة وبالمقدار المناسب أيضاً بقدر ما تتحسن ربحية المصرف.

بـ السيولة: وهي تعبير عن مدى قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية بشكل سريع عند الحاجة دون تحمّل خسائر في القيم الحالية لتلك الأصول عند التخلّي عنها وتسييلها.

كما تعني السيولة مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته التي قد تنشأ في أيّ وقت وذلك اعتماداً على ما هو متاح لديه من نقدية وأصول شبه نقدية بسرعة ودون التعرض لخسائر.

وهذا هدف تؤدي المبالغة في تحقيقه إلى الإضرار بهدف تحقيق الربحية، والعكس صحيح أيضاً، وانطلاقاً ممّا تقدّم يجب على إدارة المصرف أن تحقّق التوازن بين هذين الهدفين.

بحيث لا يتمّ تعطيل الأموال أو استثمارها بمعدّلات عائد منخفضة في الوقت نفسه الذي يجب فيه العمل على تحقيق قدر من السيولة اللازمة لمواجهة المتطلبات الأنيّة فور نشوئها دون التعرض لتحملّ خسائر مؤثرة على عمل المصرف وحياته.

ويتمّ قياس مستوى السيولة في المصرف باستخدام عدد من النسب الماليّة، مثل نسبة الاحتياطيّ القانونيّ التي يحددها المصرف المركزيّ كنسبة مئوية من حجم الودائع الموجودة في المصرف والتي يتمّ احتجازها بشكل نقديّ لدى المصرف المركزيّ.

وكذلك نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخاريّة وذلك لأنّ الجارية هي الودائع الأكثر احتمالاً للاسترداد من قبل أصحابها في أيّ وقت.

ج - الأمان: يدلّ على مدى قدرة المصرف على تغطية الخسائر التي قدّ تعرّض لها وذلك من حقوق الملكية الخاصة به والمتمثلة برأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمؤونات التي زال سبب تشكيلها.

حيث ينبغي على المصرف أن يحدد الحجم المناسب لرأس المال في ضوء قرارات المصرف المركزي ومقررات اتفاقات لجنة بازل، وأن يحتجز نسبة معيّنة من الأرباح لكي يحافظ على مستوى معيّن من الأمان فيه.

يتمّ قياس مستوى الأمان في المصرف من مجموعة نسب ماليّة أيضاً مثل نسبة قدرة حقوق الملكية على ردّ الودائع التي تحسب بتقسيم مجموع حقوق الملكية في المصرف على حجم الودائع فيه.